

فَرَجَعَتْ إِلَى سَيِّدِهَا فَوَطَّئَهَا ، ثُمَّ أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَرَا جَعَهَا ، لَمْ يَجْزْ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ .

(١١٢١) وعنه (ع) أنه قال: الملاءنة إذا لاعنها زوجها لم تحلَّ له أبدًا وإن تزوجت غيره ، وكذلك الذي يتزوج امرأة في عدتها ، وهو يعلم أنها حرامٌ يُفَرِّقُ بينهما ، ولا تحلَّ له أبدًا . والذي يطلق الطلاق الذي لا تحلَّ له المرأة فيه إلا بعد زوج ، ثم يراجعها ثلاث مراتٍ ويتزوج غيره ثلاث مراتٍ ، لا تحلَّ له بعد ذلك . والمُخْرِمُ إذا تزوج في إحرامه ، وهو يعلم أن التزويج عليه حرامٌ ، يُفَرِّقُ بينه وبين التي تزوج ، ثم لا تحلَّ له أبدًا .

(١١٢٢) وعن علي (ع) أنه سئل عن رجل تزوج أمةً فطلقها طلاقًا لا تحلَّ له إلا بعد زوجٍ ، ثم اشتراها ، هل يحلَّ له أن يطأها بملك اليمين ؟ قال (ع) : أحلتها آيةٌ وحرمتها آيةٌ أخرى ، فأما التي حرمتها فقلوه (١) : فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، وأما التي أحلتها فقلوه (٢) : أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، وأنا أسكره ذلك وأنهى عنه نفسى وولدى .

(١١٢٣) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه سئل عن رجل تزوج أمةً فطلقها طلاقًا لا تحلَّ له إلا بعد زوجٍ ، ثم اشتراها ، هل يحلَّ له أن يطأها بملك اليمين ؟ قال (٣) : أليس قد قضى علي (ع) فيها فقال : أحلتها آيةٌ وحرمتها آيةٌ ، وأنا أنهى عنه نفسى وولدى ، فقد بيّن أنه إذا نهى عنها نفسه وولده ، أنها لا تحلَّ لمن اشتراها أن يطأها حتى تنكح زوجًا غيره ،

(١) ٢٣٠/٢ .

(٢) ٤/٣ ، وغيرها من الآيات الكريمة .

(٣) س ، د ، ط ، ز ، ع ، ي - (نسخة) أنه سئل عن الأمة تكون تحت الحر فيطلقها

ثم يشتريها ، أيسلح له أن يطأها ، فقال : أليس قد قضى إلخ .